

# جمهورية مصر العربية

## أحدث التطورات

1.1% في الربع نفسه من السنة السابقة. وفي الجانب الإيجابي، زادت التنفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.9 مليار دولار خلال الفترة نفسها صعوداً من 1.4 مليار دولار السنة السابقة.

ولتحفيز النمو ومعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي الرئيسية، شرعت الحكومة في تطبيق برنامج كبير للإصلاح الاقتصادي. وتشتمل العناصر الرئيسية للبرنامج على (1) تحرير نظام سعر الصرف؛ (2) ضبط أوضاع المالية العامة من خلال مجموعة من التدابير المتصلة بالنفقات والإيرادات، لاسيما خفض دعم الوقود، ضبط فاتورة الأجور واستحداث الضريبة على القيمة المضافة؛ و(3) إصلاحات لبنية ممارسة أنشطة الأعمال وتذليل معوقات النشاط الصناعي.

وحظي برنامج الإصلاح بدعم من اتفاق التسهيل الممدد بقيمة 12 مليار دولار الذي أبرمته مصر مع صندوق النقد الدولي، الذي يساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمصر، وتتم تغطية الجزء الباقي منها من خلال إنفاق من عدة قروض ممنوحة من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية وعدد من القروض الثنائية فضلاً عن إصدار سندات دولية بقيمة أربعة مليارات دولار في الأونة الأخيرة.

وفي أعقاب تعويم الجنيه المصري، شهد سعر الصرف تقلبات حادة، حيث سجّل الجنيه في ديسمبر/كانون الأول أدنى سعر له والبالغ 19.5 مقابل الدولار بالمقارنة مع سعر ثابت قبل التعويم قدره 8.8 جنيه، لكنه تعافى فيما بعد مع تحسّن ثقة المستثمرين وانحسار الطلب على الدولار لتمويل الواردات. ووصل صافي الاحتياطات الأجنبية إلى 26.4 مليار دولار في نهاية يناير/كانون الثاني (ما يعادل تكاليف واردات ستة أشهر) مرتفعةً من مستواها قبل التعويم والبالغ 19 مليار دولار.

وأدّى تراجع قيمة الجنيه المصري إلى قفزة كبيرة في معدل التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوى مسجّل له وهو 30.2% في فبراير/شباط 2017. وفي أعقاب قرار التعويم، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة 300 نقطة أساس (لتصل الزيادة التراكمية إلى 550 نقطة أساس منذ مارس/آذار 2016) لامتصاص فائض السيولة وكبح التضخم. وساهم ارتفاع معدل التضخم

شهد الربع الأول من السنة المالية 2017 (يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران) تباطؤ معدل النمو ليُسجّل 3.4% بالمقارنة مع 5.1% في الربع الأول من السنة السابقة، وبلغ معدل النمو السنوي 4.3% في السنة المالية 2016. واصطدم النمو بعقبات النقص الحاد في العملة الصعبة، وسعر الصرف المضخّم، وضعف النمو في أوروبا التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمصر. ومازالت قطاعات الاقتصاد الرئيسية تشهد نمواً سلبياً، لاسيما السياحة وقطاع الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز الذي تضرر من نقص الاستثمارات وتأخر دفع مستحقات الشركات.

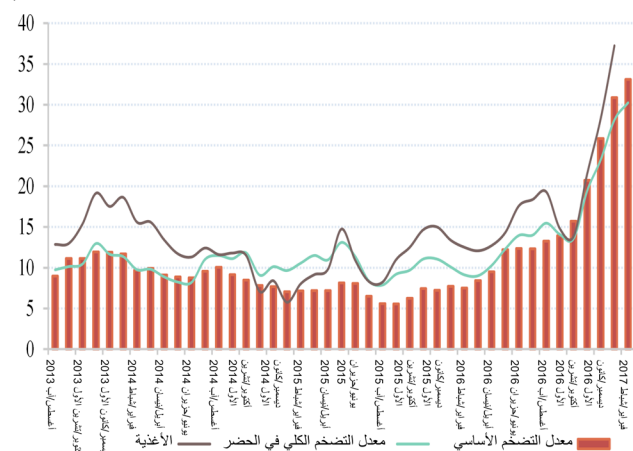
وقد زاد العجز السنوي للموازنة العامة في السنة المالية 2016 إلى 12.1% من إجمالي الناتج المحلي بارتفاع من 11% خلال السنة السابقة. لكن هذا العجز هبط في النصف الأول من السنة المالية 2017 إلى 5.4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6.4% في الفترة نفسها من السنة السابقة. وكان المحرك الوحيد للتحسّن المحقق في النصف الأول من العام هو تراجع الإنفاق الكلي الذي عوّض عن تراجع الإيرادات الكلية. وجاء هبوط الإنفاق نتيجةً لتراجع الإنفاق على الدعم وعلى أجور موظفي القطاع العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وتُظهر أحدث بيانات عائدة للربع الأول من السنة المالية 2017 فائضاً عاماً في ميزان المدفوعات نسبته 0.5% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع بالمقارنة مع عجز قدره 1% خلال الفترة نفسها من السنة السابقة. ويُعزى التحسّن في ميزان المعاملات الخارجية في معظمه إلى تراجع عجز الميزان التجاري بفضل زيادة الصادرات السلعية (11.2%) وانخفاض الواردات السلعية (4.8%). إلا أن عائدات قناة السويس شهدت مزيداً من التدهور، إذ انخفضت بنسبة 4.8%، وكذلك تراجع صافي التحويلات المالية الخاصة بنسبة 21.8%. ونتيجةً لذلك، زاد عجز الحساب الجاري إلى 1.4% من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع

شرعت مصر في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي واسع، وشمل ذلك تحرير نظام سعر الصرف، وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاحات لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. ويُعدّ تحرير نظام سعر الصرف خطوة رئيسية نحو استعادة قدرة الاقتصاد على المنافسة وتعزيز نشاط القطاع الخاص الذي واجه معوقات شديدة بسبب نقص العملة الأجنبية. بيد أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية في الأمد القصير حيث بلغت معدلات التضخم أعلى مستويات مسجّلة لها.

الشكل 2. مصر / معدلات التضخم، أغسطس/آب 2013 – فبراير/شباط 2017

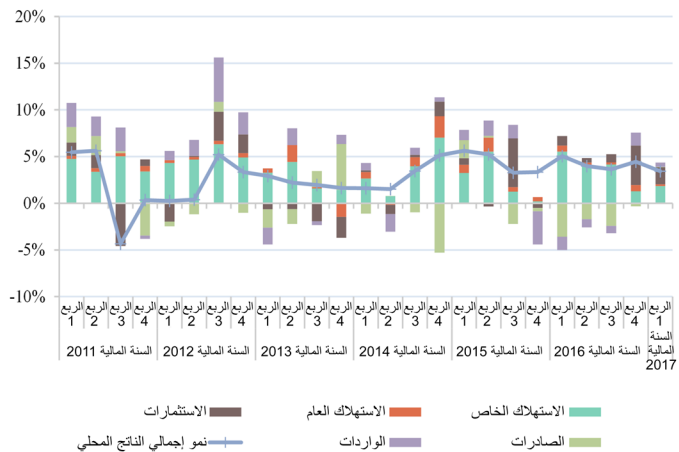
نسبة النمو السنوي



المصادر: البنك المركزي المصري.

الشكل 1. مصر / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، جانب الطلب، السنوات المالية 2011 - 2017

المساهمة بالنقاط المئوية



المصادر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط.

في تدهور الأحوال الاجتماعية خاصة مع استمرار ارتفاع معدل البطالة (12.6 % في 2016). ويتضمن برنامج الإصلاح الذي تم اعتماده مؤخراً بذل جهود لتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، لاسيما من خلال إعادة التخصيص الجزئية للموارد المتأتية من إصلاح دعم الطاقة ودعم المواد الغذائية، وتوسيع برامج التحويلات النقدية، وزيادة الموازنة العامة لمعاشات التقاعد بنسبة 15%. بيد أن مدى تخفيف أثر الصدمات السلبية الأخيرة سيتوقف على تطبيق آلية توجيه فعّالة.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 3.9% في السنة المالية 2017، وسيكون محركه الرئيسي الاستثمارات العامة وإلى حد ما صافي الصادرات. ويُتَوَقَّع أن تنتعش استثمارات القطاع الخاص في النصف الثاني من السنة المالية 2017، وذلك بدعم من تعزيز القدرة التنافسية في أعقاب هبوط قيمة الجنيه والتطبيق التدريجي لإصلاحات بيئة الأعمال. ومن المنتظر أيضاً أن يتعافى قطاع السياحة بشكلٍ مطرد بفضل ضعف الجنيه. ولكن من المحتمل أن يصطدم النمو بعبئة تدني نمو الاستهلاك الخاص الذي من المتوقع أن يتأثر سلباً بمعدلات التضخم القياسية المرتفعة. ومن المتوقع أن تساعد السياسة النقدية الحذرة على انحسار التضخم خلال فترة التوقعات بعد أن تزول الآثار المحدودة زمنياً لتدهور قيمة العملة، وإصلاحات نظم الدعم، وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، من المحتمل أن تكون الموارد المتأتية من إصلاح نظام دعم الوقود والتي تُخصَّص للبرامج الاجتماعية أقل من المتوقع بسبب هبوط قيمة العملة، لكن يجب أن تستمر الجهود لتحسين كفاءة نظام شبكات الأمان. وقد يحد استمرار معدل البطالة المرتفع من قدرة الأسر على تحسين أحوالها المعيشية.

ويُتَوَقَّع أن يتقلص عجز الموازنة العامة إلى 10.5% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2017 بشرط التزام الحكومة وقدرتها على مواصلة تنفيذ خططها لضبط أوضاع المالية العامة. ومع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وزيادة المتوقعة في معدل هذه الضريبة إلى 14% من مستواها الحالي البالغ 13%، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين مستويات تحصيل الضرائب، من المُتَوَقَّع أن تتحسن العائدات وأن يستمر في الوقت نفسه احتواء الإنفاق. ويُفترض أن تشهد السنة المالية 2017 بداية انحسار عجز الحساب الجاري بفضل الآثار الإيجابية لسعر الصرف وزيادة التحويلات المالية من خلال القنوات الرسمية.

وفي الأمد القريب، من المرجح أن يكون لارتفاع معدل التضخم آثار سلبية قصيرة الأجل على الأسر. وقد تُتاح موارد إضافية لتحسين شبكات الأمان بفضل الجهود الجارية لتحسين استهداف المستحقين في برنامج بطاقات الغذاء الذكية التي تُستخدم حالياً لحماية الفئات الأولى بالرعاية من آثار صدمات أسعار الغذاء وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي.

## المخاطر والتحديات

قد يُؤثر تعثر تنفيذ السياسات وغياب إصلاحات تطل القطاع الحقيقي سلباً في التعافي الاقتصادي المتوقع. ومن المحتمل أن تكون لاشتداد المخاطر الأمنية آثار سلبية على تعافي قطاع السياحة، الذي كان يشكل في العادة مصدراً رئيسياً للدخل والعملات الصعبة.

### الجدول 1. مصر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2019 م	2018 م	2017 م	2016 م	2015	2014
5.3	4.6	3.9	4.3	4.4	2.9
3.5	2.8	1.8	4.6	3.1	4.4
2.2	1.8	0.9	3.9	7.0	8.4
11.0	7.6	13.7	11.2	8.6	1.7
6.5	7.0	7.0	-14.5	-0.6	-11.9
2.2	2.0	-1.5	-1.9	0.6	0.2
4.8	4.0	3.1	2.3	3.3	2.9
3.0	3.0	2.9	3.1	3.1	3.0
4.5	4.0	2.0	0.2	1.1	1.5
5.4	4.2	3.9	3.6	4.9	3.9
11.3	14.2	20.1	10.2	10.4	10.1
-3.8	-4.4	-5.5	-6.1	-3.8	-0.9
3.9	4.9	6.2	7.4	5.6	1.7
-7.3	-9.2	-10.5	-12.1	-11.0	-11.5

المصادر: قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للقرن، البنك الدولي. ملاحظة: ت = تقديرات، م = مقوم.